

المهاجرون العرب في السويد وعقدة الانتماء المزدوج غرباء حيث يعيشون وغرباء في مجتمعاتهم الأم

إنعزال المهاجرين في أحياء خاصة وابتعادهم عن الحياة الثقافية والاجتماعية يغذيان الإحساس بالاغتراب



كيف يمكن تحقيق الاندماج مع الحفاظ على الهوية

السويديين وحدهم، وذلك لانعدام القدرة على المنافسة. وفي المقابل هناك عدد كبير جداً من السويديين، ما زالوا يمثلون الأغلبية، يرون أن الواجبات الأخلاقية الإنسانية، وحتى المصلحية، توجب التعامل مع قضية المهاجرين بعقلانية استيعابية، حتى تتم عملية الاندماج في المجتمع بصورة أفضل، ويتحول المهاجرون إلى جزء فاعل متوازن، منسجم منتج في المجتمع السويدي.

الأمور بصورة عامة مقبولة، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي التفكير فيه، خاصة في أجواء زيادة شعبية حزب الديمقراطي السويدي المعروف بمواقفه اليمينية المتشددة في قضايا المهاجرين، فقد أظهرت آخر استطلاعات الرأي ثقوفاً حتى على الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يعتبر الأب الروحي لنظام الرفاه في الدول الإسكندنافية بصورة عامة، وهذا فحواه أن المطلوب في ملف المهاجرين لم ينجح كاملاً بعد.

ورغم الجهود المركزة التي تبذلها الحكومة السويدية راهنا تبقى الحاجة ماسة إلى فعل المزيد للوصول إلى اندماج حقيقي يتحول بموجبه المهاجرون، لاسيما الشباب منهم إلى أعضاء فاعلين في البنية المجتمعية السويدية، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بهويتهم الثقافية، وحققهم في الاعتزاز بانتمائهم الأصلي.

والأمر الذي يبعث على الأمل، ويعزز الثقة بالمستقبل، هو أن وعي الشباب من أبناء المهاجرين في تمام مستمر على الرغم من صعوبة الظروف التي يعيشونها الكثيرون منهم اليوم، وسط أجواء التوتر والتشجيع الناجمة عن تفاعل نزعات التشدد الإسلامي مع ظاهرة الإسلاموفوبيا التي ترسخت لدى قطاع واسع من الرأي العام السويدي لأسباب مختلفة، فالملاحظ هو أن يحقق هؤلاء الشباب إنجازات لافتة في ميدان التعليم، ويحصلون على وظائف في مجالات هامة كانت سابقاً حكراً على

أم على مستوى المنظومة القيمية، لا يتجاوز دائرة الهجين الذي لم يعد شبيهاً بالمجتمع الذي جاؤوا منه، ولم يتحول إلى جزء فاعل من المجتمع الجديد الذي انتقلوا إليه.

تترك هذه الوضعية القلقة التي يعيشها اليافعون والشباب من أبناء المهاجرين أثراً سلبية عميقة في شخصيتهم، وتدفع بهم أحياناً نحو مسالك تعرقل جهودهم في سبيل ضمان مستقبل لائق، بل تدفع بعضهم نحو عالم الجريمة، الأمر الذي يستغله اليمين المتطرف العنصري في سياق تصفية الحسابات مع خصومه السياسيين في الداخل السويدي. ويدعو إلى التشدد في محاسبة المهاجرين ممن لا يلتزمون بالقوانين السويدية، أو من يرتكبون الجرائم، ومن العقوبات التي يطالب بها هذا اليمين، الإبعاد والتجريد من الجنسية، ووضع المندوبين في سجون خارج السويد.

والسياسة والاجتماعية السويدية، يشكل مناخاً ملائماً لبروز نزعات التمرد والنقمة، والتفكير في وسائل الكسب السريع من دون أخذ العواقب في الحسبان. وغالباً ما يكون التعامل مع الممنوعات هو البديل المفضل، أما الحصيلة فتتجلى أثارها في تصاعد جرائم تصفية الحسابات، وإبعاد الخصوم بغية التفرد بالمساحات والقطاعات الأرباح. وينعكس كل ذلك بشكل كارثي على أبناء المهاجرين من اليافعين والشباب. فهؤلاء هم في مواجهة يومية مع ثلاث منظومات مختلفة من القيم، قيم المجتمع الجديد، وقيم المجتمع الهجين، وما نغنيه بهذا الأخير تلك المجتمعات الصغيرة أو التجمعات التي كوّنوها المهاجرون لأنفسهم على هوامش المجتمع السويدي، وذلك في محاولة لإشباع دوافع الحنين والشوق إلى مجتمعاتهم الأم، ولكن ما تشكلت سواء على الصعيد البنية المجتمعية،

يتزايد الجدل في المجتمع السويدي بشأن اندماج المهاجرين خاصة مع تصاعد مسد اليمين المتطرف وتوجهاته المعادية للأجانب. وتعتبر السويد من أكثر الدول الأوروبية استقبالا للمهاجرين العرب، الذين نجح كثير منهم في الاندماج، وإن بقيت بعض العثرات التي يتسبب فيها الشعور بازدواجية الانتماء، الذي يجعل المهاجرين يقفون عند مفترق طرق بين الانتماء إلى بلدهم الأم، الذي هجروه لأسباب عدة، أغلبها يتعلق بالبحث عن الرفاه والعيش الأفضل، وبين البلد المستضيف الذي يمنح جنسيته وفرص الإقامة والتمتع بالحياة المنشودة.

أما الفئات الأخرى غير المتعلمة

في معظمها التي لم تفلح في الحصول على فرصة العمل النظامي، أو ما يسمى بـ"العمل الأبيض"، وهو العمل الذي يتقاضى صاحبه مقابله أجراً معلوماً يدفع قسطاً منه ضريبة محددة، تصاعدياً تختلف وفق البلديات، ولكنها بصورة عامة مرتفعة تتجاوز 30 بالمئة من الراتب وأحياناً تتجاوز الـ50 بالمئة، ولكنها أساس نظام الرفاه المعتمد في السويد، لذلك هناك تشدد صارم في تحصيلها، ومتابعة المتهربين منها.

الفئات غير المتعلمة، وتلك التي لا تتقن مهناً مطلوبة في سوق العمل، تعتمد غالباً على المساعدة الاجتماعية. ويعمل قسم لا بأس من أفرادها في ميدان الأعمال غير النظامية، لا يصرحون عنها، ولا يدفعون الضريبة مقابل الدخل الذي يحصلون عليه، وهؤلاء لا يمكنهم الاستفادة من الأنظمة المعمول بها للحصول على قروض السكن، الأمر الذي تكون حصيلته بقاء معظمهم في مناطق معزولة عن المجتمع، في ضواحي المدن الرئيسية بصورة عامة، حيث يعيش المهاجرون معاً في حالة اغتراب مؤلمة، فهم يتواجدون في السويد لكنها لا تعرفهم وهم لا يعرفونها في الوقت ذاته، هم غرباء بالنسبة إلى المجتمع السويدي، وقد بانوا غرباء بالنسبة إلى مجتمعاتهم الأم أيضاً.

وما يعمق الهوية بين هؤلاء ومجتمعهم الجديد هو التطور الكبير في مجالات التواصل. فالفضائيات المتكاثرة من جهة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وأنظمة الاتصالات الهاتفية المجانية من جهة أخرى، كلها مكّنت المهاجرين من متابعة أدق التفاصيل في المجتمعات التي قدموا منها، مقابل جهلهم شبه التام بما يجري في المجتمع السويدي على مختلف المستويات. كما أن التطورات التي كانت وما زالت مستمرة في بلدان الربع العربي، والناتج التي تمخضت عنها، تجعل هؤلاء في حالة انشغال شبه مستمرة ذهنياً وعاطفياً.

وتفاعل هذه الحالة مع موقعهم من البنية المجتمعية الجديدة، وتوضعهم المكاني في أطراف المدن والهوامش، وانعزالهم شبه التام عن الحياة الثقافية

عبدالباسط سيّدا
كاتب سوري

ملف المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط والشرق العربي والإسلامية في السويد متعدد الجوانب، بعضها إيجابي وبعضها سلبي. الجوانب الإيجابية تتجسد في النجاحات التي حققها، وبحققها، أبناء الجيلين الثاني والثالث. فهؤلاء قد تمكنوا من الاندماج في المجتمع عبر الدراسة والعمل، وهم في حالة تفاعل مع مختلف النشاطات من ثقافية وفنية ورياضية وسياسية. أما الجوانب السلبية في الملف المعني فهي تتمثل في الإخفاقات الناجمة في معظمها عن البقاء في الهامش والعجز عن الاندماج لأسباب مختلفة، وما يترتب عن ذلك من نتائج مأساوية على صعيد الفرد والمجتمع. وتعتبر مظاهر الإدمان والجريمة والبطالة واللامبالاة من أهم إفراناتها.

الأمر الذي يبعث على الأمل هو أن وعي الشباب من أبناء المهاجرين في تمام مستمر على الرغم من صعوبة الظروف التي يعيشونها الكثيرون منهم

وتلقى الإحصائيات السويدية في هذا المجال الضوء على وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي للوالدين ودرجة نجاح الأبناء، وقدرتهم على الاندماج. فهذه الشريحة تمكنت بصورة عامة من الحصول على العمل منذ بدايات قدومها إلى السويد، وتمكنت من اختيار منطقة سكنها لأن الأنظمة السويدية في هذا المجال تتيح للعاملين إمكانية الحصول على قروض مصرفية لشراء السكن. وتمكنت هذه الفئات بفضل ذلك من العيش وسط السويديين، ما ساعدها على بناء جسور التواصل معهم، والتعلم منهم مع الاحتفاظ بهويتها الثقافية في الوقت ذاته.

«عصابات عربية» تسيطر على عالم الجريمة في برلين

من العرب "تحقق ثروة كبيرة" من خلال تاجير مساكن للحكومة الألمانية لاستخدامها كمراكز لجوء بأسعار، ويشير تقرير نشره موقع فانيش تويتز، إلى أن مجال تاجير مراكز اللاجئين أصبح "أكثر ربحية من تجارة المخدرات". حيث كانت هذه العائلات تشتري العقارات وتؤجرها لطالبي اللجوء بأسعار مبالغ فيها وهي طريقة سهلة لغسل الأموال.

ويكمن الخطر الثاني، وفق رئيس شرطة مدينة إيسن، فرانك ريشتر، في أن المهاجرين أصبحوا ينافسون العشائر العربية-اللبنانية المقيمة في ألمانيا منذ فترة طويلة ويضعونها تحت ضغط، وذكر ريشتر أنه بينما كان مهاجرون من العراق يشغلون لفترة طويلة فقط كمروجين للمخدرات لصالح العصابات القديمة، نرصد الآن مجموعات جديدة تحاول تصدر هذا المجال.

ويخشى ريشتر من حدوث نزاعات بين العشائر القديمة والمجموعات الحديثة، موضحاً أن بعض هذه المجموعات من المهاجرين الجدد لديهم "خبرات قتالية". وقال ريشتر في وثائقي "أي.آر.دي"، "هذا سيكون بالطبع نوعية (نشاط إجرامي) مختلفة تماماً عما لدينا حالياً".

بالرد من خلال تكثيف الغارات خاصة في حي نيوكولن في برلين. وفق السلطات الألمانية يكمن في جانبين، الأول عمل هذه العشائر على تجنيد اللاجئين.

المهاجرون الجدد أصبحوا ينافسون العشائر العربية-اللبنانية المقيمة في ألمانيا منذ فترة طويلة ويضعونها تحت ضغط

هؤلاء اللاجئين مفيدون بشكل خاص بالنسبة لهذه الأسر العربية بسبب وجوههم الجديدة غير المعروفة للشرطة الألمانية. إن هؤلاء الوافدين الجدد الذين تحولوا إلى مجرمين مستعدون للمخاطرة من أجل خدمة عائلات الجريمة حتى يتجنبوا ترحيلهم، وحتى بين أفراد هذه العائلات، يمكن أن تبدأ المعارك بسهولة. وإلى جانب تجنيدهم، تتحول أزمة اللاجئين إلى مصدر ثروة ضخمة لهذه العائلات من خلال تاجير وبيع مراكز "اللاجئين". وفي أواخر العام 2015، كشفت شرطة برلين أن عصابات الجريمة

وتجارة السلاح والقتل بناء على الطلب واستعراض القوة، بالإضافة إلى الأنشطة غير المشروعة، تمتلك هذه العائلات بعض المشاريع المشروعة في برلين وفي مدن أوروبية أخرى.

ذكر رئيس المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، هولغر موشن، أن السلطات تراقب عن كثب التطورات الجديدة في نشاط العشائر الإجرامية. وأشار موشن في وثائقي لشبكة "أي.آر.دي" الألمانية الإعلامية بعنوان "بلد الغنيمة - أعمال الملامين لعشائر إجرامية" إلى أنه حتى إذا لم تكن هناك هيكل ثابتة لهذه العشائر، فإن التحقيقات التي تجرى في جرائم منظمة لعشائر تظهر عدداً متزايداً للمهاجرين المستتبين في تورطهم في جرائم ذات الصلة بهم. جاءت هذه العائلات القوية خلال الحرب الأهلية (1975-1990). في تلك الفترة لم تكن ألمانيا تعتمد أي سياسة لدمج المهاجرين.

وتتعرض شرطة برلين لانتقادات بسبب إهمالها لهذه المشكلة منذ وقت طويل، الأمر الذي يلقي بالباحث رالف غضبان باللوم فيه جزئياً على "الخوف من الوصم والتمييز ضد بعض الأقليات". وفي الأشهر الأخيرة، بدأت السلطات

عند الحديث عن الجاليات العربية في أوروبا، وفي مختلف أنحاء العالم، غالباً ما تتصدر المشهد صورة المغتربين غير القادرين على الاندماج أو أقلية نجحت في أن تقطع طريقها بشكل لاقت، فيما ترتبط الصورة الأخرى بالإرهاب والإسلاموفوبيا، لكن نادراً ما يسلط الضوء على نوع آخر من المهاجرين، الذين "نجحوا" في أن يفرضوا أنفسهم في مجتمعات الهجرة، لكن بشكل سلبي، وهم من تطلق عليهم السلطات الألمانية اسم "العشائر الإجرامية" و"العصابات العربية".

إلى لبنان، في يوليو الماضي، إلا أنه نجح في العودة إلى ألمانيا بشكل غير شرعي وتقدم بطلب للجوء مبرراً عودته "بأنه لا يشعر بالأمان في لبنان" وأنه "مههد بالقتل من قبل ميليشيات شيعية". رفضت السلطات الألمانية طلبه وأعاد ترحيله، يوم 23 نوفمبر 2019، إلى بيروت، إلا أن الكثير من الألمان يتوقعون أن يعيد الكرة ويدخل مرة أخرى إلى ألمانيا مستغلاً علاقته بشبكات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

تشكل "العشائر الإجرامية" مجتمعات موازية وهي من أخطر جماعات الجريمة المنظمة في ألمانيا. وكثيراً ما تحفل الصفحات الأولى من الصحف المحلية بعملياتها التي تعتبر جريمة مثل السطو وتشغيل المومسات وتهريب المخدرات



برلين - أشارت قضية إبراهيم ميري، أحد أباطرة الشبكات الإجرامية العربية الناشطة في ألمانيا، الكثير من الجدل، وسلطت الضوء على علاقات ما يسمى بـ"العشائر الإجرامية" بشبكات الهجرة غير الشرعية، وأشارت تساؤلات حول كيفية سماح شرطة برلين لهؤلاء بالاستخفاف بالالقانون لفترة طويلة في دولة ذات معدل جريمة منخفض بشكل عام. جرى ترحيل إبراهيم ميري